

# أقطاي: لا أمل في حكم عادل من المحاكم السعودية بقضية خاشقجي

السبت 4 يوليو 2020 06:17 م

اعتبر "ياسين أقطاي"، مستشار رئيس حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم "رجب طيب أردوغان" السبت، أنه لا أمل في خروج المحاكم السعودية بأي حكم عادل في قضية الصحفي السعودي الراحل "جمال خاشقجي"، بينما القضاء التركي قادر على ذلك، مشيراً إلى أنه، "ليس للسعودية لا القدرة ولا الصلاحية على محاكمة قتلة خاشقجي".

وعلق "أقطاي" في مقال له السبت في جريدة يني شفق على محاكمة قتلى "خاشقجي" التي انعقدت في إسطنبول الجمعة بالقول إن "المتهمين في الوقت الراهن ما يزالون يتمتعون بتأثير كبير وصلاحيات قوية على القضاء في السعودية، كما لا يزالون قادرين على التأثير في أحكام هذا القضاء".

وقال مستشار "أردوغان" "تعتبر جريمة اغتيال خاشقجي منذ يوم ارتكابها واحدة من أكثر القضايا التي دارت حولها الكثير من النقاشات على المستوى العالمي"، مضيفاً أنه "إذا كان الناس يتحدثون عن مخاوف بشأن أن يستغل البعض هذه الواقعة ضد السعودية، فإن هؤلاء البعض لديهم الكثير من الأدلة التي يمكن أن يستخدموها ضد السعودية، لكن كل هذه الأدلة تبقى بلا قيمة أمام جريمة خاشقجي".

وتابع "أقطاي" مقاله بالقول "نحن هنا لا نتحدث عن الجريمة وحسب، بل نحن كذلك أمام جملة من الأكاذيب المتوالية التي اختلقوها لتضليل الرأي العام، وكل واحدة من محاولات التستر على هذه الجريمة منذ ارتكابها إلى اليوم تعتبر جرائم إضافية للجريمة الأصلية".

وأضاف أن "عدم السماح للمسؤولين القضائيين في تركيا بدخول موقع الجريمة إلا بعد 10 أيام من وقوعها، هي فترة كافية لعمل التنظيف على قدم وساق أمام مرأى ومسمع الجميع للتخلص من أدلة الجريمة، وأما النائب العام السعودي الذي جاء إلى تركيا فبدلاً من أن يقدم معلومات حول مصير جثة خاشقجي وأقوال المتهمين التي بين يديه، فقد طلب حتى بيانات هاتف خاشقجي وحاسوبه المحمول وأصول مذكراته ليس من أجل إقرار العدل، بل في سبيل تعميم الأدلة ليصب في مصلحة مرتكبي الجريمة".

وأكد "حمل القضاء السعودي مسؤولية الجريمة لخمسة متهمين فقط من أصل 20 متهما توصلت إليهم النيابة العامة في إسطنبول وأصدرت بحقهم أمر توقيف، كان منهم 18 فاعلاً، ومحرضان اثنان، وبعد أن أصدرت المحكمة حكماً بإعدام هؤلاء الخمسة وتبرئة الآخرين، ألغت حتى حكم الإعدام بحق هؤلاء الخمسة بعدما صرح نجل خاشقجي بأن أسرته عفت عنهم".

وتساءل "أقطاي" "هل يمكن أن يكون لأبناء جمال خاشقجي صلاحية العفو عن مرتكبي جريمة تعتبر أم الجرائم، ولها بعد متعلق بكونها وكأنها ارتكبت بحق البشرية كلها؟ هل يمكن لأحكام الشريعة التي تحججوا بها أن تسمح لأمر كهذا؟ وهل يمكن من يزعموا أنهم يستندون للشريعة في هذه القضية أي احترام للشريعة ذاتها؟ فهذه أسئلة مستقلة لا شك أنها تنير دربنا في هذا المقام".

وزاد "لكن هذا يكشف عن حقيقة بكل وضوح، ألا وهي أنه ليس للسعودية لا القدرة ولا الصلاحية على محاكمة هؤلاء القتلة، ذلك أن المتهمين في الوقت الراهن ما يزالون يتمتعون بتأثير كبير وصلاحيات قوية على القضاء في السعودية، كما ما يزالون قادرين على التأثير في أحكام هذا القضاء".

وعن أهمية بدء جلسات المحاكمة بإسطنبول، قال "أقطاي" "لا يحمل أحد أدنى أمل في أن تخرج علينا المحاكم السعودية بأي حكم عادل في قضية خاشقجي، ولعل القضاء التركي هو الجهة القادرة بالفعل على فعل شيء حيال هذا الأمر، والعالم أجمع كان ينتظر منذ فترة طويلة من تركيا أن تقدم على خطوة في هذا الصدد".

وأردف: "النيابة العامة في إسطنبول تتابع هذه القضية، وقد فتحت النيابة في أبريل/نيسان الماضي الفصل الأول من الدعوى التي أتمتها من

خلال الأدلة التي كانت تجمعها منذ وقت طويل، وقد ورد في لائحة الادعاء توجيه تهمة (التحريض على القتل بوحشية وتعذيب مع سبق الإصرار والترصد) بحق كل من العسيري (نائب رئيس المخابرات السابق)، والقحطاني (مستشار ولي العهد السابق)، بوصفهما المتهمين اللذين وزعا المهام من أجل تنفيذ جريمة قتل خاشقجي، وأصدرا التعليمات لسائر المتهمين الآخرين، فيما وجهت للمتهمين الثمانية عشر الآخرين تهمة (القتل بوحشية وتعذيب مع سبق الإصرار والترصد)".

كما أوضح أن "الحكمة عانت كثيرا بسبب عدم حضور أي من المتهمين العشرين الذين صدر حكم بتوقيفهم وفق الأدلة التي بين يدي هيئة المحكمة، لكن هذه المعاناة لا تمثل عائقا أمام استكمال المحاكمة".

وختم بالقول "ولعل بدء نظر القضية بين أروقة الحاكم التركية يعتبر بمثابة استمرار للموقف المنطقي الذي تنتهجه تركيا التي لا تعتبر القضية منذ بدايتها قضية سياسية بينها وبين السعودية، بل تعتبرها قضية قانونية وقضائية، وبطبيعة الحال يجب لصدور الحكم أن يلقى القبض على المتهمين وأن تستمع المحكمة لأقوالهم، ولا يمكن لأحد أن يعترض على وصف من يحولون دون عرض المتهمين على المحكمة بأنهم متواطئون مع القتلة أو حُماهم أو محرّضوهم".

وأجّلت محكمة العقوبات المشددة في مدينة إسطنبول التركية، أولى جلسات محاكمة قتلة "خاشقجي"، حيث يحاكم غيابيا 20 متهما سعوديا، إلى نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

ويطالب الادعاء العام التركي بعقوبة السجن المؤبد على المتهمين بتهم التخطيط والتحريض والقتل بطريقة وحشية.